An-Najah University Journal for Research – B
Humanities
مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب
العلوم الإنسانية

Estimating the Optimal Size of Government Spending in the Palestinian Economy Over the Period (1996-2020)

Na'el Musa[1,*], Nora Abu Salleh[1], Mallak Ghog[1] & Aseel Salahat[1]

Received: 7th Dec. 2023, Accepted: 4th Sep. 2024, Published: 1th May. 2025. DOI: 10.35552/0247.39.5.2355

Abstract: Objective: This study aims to analyses the optimal size of government expenditure in Palestine over the period (1996-2020) and determine the optimal size of this expenditure through the reflection of this expenditure on achieved economic growth rates. **Methodology:** It was reached to the results by theoretical analysis and quantitative standard, The Researchers using mainly the Canonical Cointegrating Regression (CCR), Dynamic Ordinary Least Square Method (Dynamic OLS) and Fully Modified Least Square Method (Fully-Modified OLS) by following the methodology which used by Hajaya and Edie Nat (2017) and Scully (1998 - 2003) based on the work of Barro (1990). **Results:** The study found that the Palestinian government could have increase the public expenditure as a share of GDP to the proportion (17.7%) - if it were following a balanced budget and the absence of budget deficit which constitute the optimal size of public expenditure that offers the best contribution to improving growth rates economic. This difference between optimal expenditure proportion and the proportion of the real current expenditure is a decrease in the efficiency of expenditure could have been achieved by the government in the absence of those financial problems. **Recommendation:** The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are rationalizing and reducing government spending and raising its efficiency, and on the other hand, searching for flexible and permanent sources of government funding.

Keywords: The optimal size of Expenditure, The Government Expenditure, The efficiency of expenditure, Palestine.

تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996-2020)

نائل موسى[1,*]، ونورا أبو صالح[1]، وملك غوج[1]، واسيل صلاحات[1]

تاريخ التسليم: (2023/12/7)، تاريخ القبول: (2024/9/4)، تاريخ النشر: (2025/5/1)

الملخص: الهدف: التعرف على الحجم الأمثل للإنفاق العام في الاقتصاد الفلسطيني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2020. **المنهج:** اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الكمي (القياسي) وتم التوصل للنتائج بالاعتماد على التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث تم استخدام طرق التكامل المشترك الاساسي (CCA) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully Modified OLS) وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (OLS Dynamic)باتباع المنهجية التي استخدمها بارو (Barro.1990). **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية وصلت الى الحد الاقصى من نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي حيث كانت النسبة الأمثل 17.7% والتي تشكل الحجم الأمثل للإنفاق العام والذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. **التوصيات:** خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من اهمها ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي ورفع كفاءته، ومن ناحية اخرى البحث عن مصادر مرنه ودائمة للتمويل الحكومي.

الكلمات المفتاحية: الحجم الأمثل للإنفاق، الإنفاق الحكومي، كفاءة الإنفاق الحكومي، الاقتصاد الفلسطيني.

مقدمة الدراسة

شهدت المجتمعات النامية والمتطورة تغييرات كبيرة في دور الحكومات وحجمها في جميع أنحاء العالم، وزاد الإنفاق العام بشكل ملحوظ في القرن العشرين، عندما بدأت الحكومات في إنفاق المزيد من الأموال على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات المدنية. ويعتبر موضوع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام من المواضيع الجدلية التي من الصعب أن تتوقف على عامل واحد بحد ذاته؛ وذلك لصعوبة تحديد المقياس بشكل دقيق والعلاقات التشابكية الواسعة للإنفاق العام، وغالباً لا نستطيع أن نبحث بالآثار الاقتصادية وحدها كالتأثير في الدخل القومي وتحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي لأن هناك تأثيرات أخرى للإنفاق العام والتي تتعلق بنواحي اجتماعية وسياسية وأمنية (Musa, 2020)، وبالتالي فإن الحكم من وجهة نظر اقتصادية بحتة يترتب عليه تجاهل آثار أخرى لا يمكن قياسها بسهولة، إضافة لذلك فإن الإنفاق العام لا يتمتع بالمرونة الكافية للتحكم فيه من خلال خفض هذا الإنفاق بالشكل الذي يخدم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة (الحجايا وعدينات، 2017)، ففي حال تجاوز الحجم الأمثل ليصبح تأثيره سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي، والذي يتطلب سياسة مالية انكماشية في بعض الأحيان، الا أن الحكومات تجد نفسها في كثير من الاحيان مجبرة على هذا الإنفاق المرتفع لاعتبارات اجتماعية والتزامات أساسية لا يمكن التراجع عنها بسهولة (الحجايا وعدينات، 2017).

1 Economic Department, Faculty of Business and Communication, An Najah National University, Nablus, Palestine.
*Corresponding author email: nmousa@najah.edu

1 قسم الاقتصاد، كلية الأعمال والاتصال، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
*الباحث المراسل: nmousa@najah.edu

يمثل الإنفاق الحكومي العام مجموع الأموال التي ينفقها القطاع العام على السلع والخدمات، وتلك التكاليف التي يتكبدها في تقديم الخدمات، كالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والدفاع. وفي حسابات الدخل القومي، عندما تنفق الحكومة على سلع وخدمات للاستخدام الحالي لتلبية الاحتياجات الفردية أو الجماعية ومتطلبات المجتمع بشكل مباشر، يتم تصنيفها على أنها إنفاق استهلاكي حكومي نهائي، وعندما تنفق الحكومة على سلع وخدمات للاستخدام المستقبلي، يتم تصنيفها على أنها إنفاق استثماري حكومي، فيما تعتبر التحويلات الحكومية للمواطنين دون الحصول مقابلها على اي سلع وخدمات، نفقات تحويلية، والانفاق الحكومي بشكل عام يشمل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري العام بالإضافة الى النفقات التحويلية (Musa, 2020).

تكمن أهمية الدراسة الحالية من خلال ابراز أهمية وحجم الانفاق الحكومي الذي تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في الاقتصاد باعتباره أحد المحركات الأساسية للطلب الكلي في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وان هناك دراسات تناولت الانفاق الحكومي الفلسطيني من حيث حجمه وتطوره والمشاكل التي تواجهه (موسى، 2011)، (عبد الرازق، 2016)، فيما تناولت دراسات العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي والبطالة (Musa, 2020)، الا انه لا يوجد دراسة تناولت البحث في الحجم الامثل للإنفاق الحكومي وهل الحكومة وصلت لهذا الحجم ام تجاوزنه، خاصة وان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي لها تأثير على مدى نجاعة سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، مما يعطي مؤشر لصناع القرار فيما اذا كان هناك حاجة الى زيادة الإنفاق الحكومي او كبحه وتخفيضه.

يرى الكثير من الاقتصاديين ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (Keynes,1936; Samuelson,1954) ويعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، وتمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، واعتباره الهدف الأسمى لتحسين المستوى المعيشي للسكان (حسن، 2021) و (Ram, 1986). وهناك أيضاً دراسات خلصت الى وجود علاقة سلبية بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وعزت تلك الدراسات الى مجموعة من الأسباب من أهمها، عدم كفاءة الحكومة في إدارة الاقتصاد، والعبء الذي تواجهه الحكومة الناتج عن توسيع الخدمات الحكومية، (Barro, 1991; Landau, 1983: 1986; Alexander, 1990; and Kweka & Morissey, 1999)

وجد سشواكنت وتانزي (Schuknecht & Tanzi, 2005) أن كفاءة الإنفاق العام يرجع جزئيًا إلى حجم الحكومة. فقد يؤدي الارتفاع في نسبة الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي إلى زيادة وتحسن في النمو الاقتصادي الا ان المبالغة في هذه النسبة قد تعمل على عكس الاثار المتوقعة، وعلية يتبين أن الانفاق الحكومي له دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالأثر قد يكون إيجابي او سلبي على الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي بالاعتماد على الحجم الذي وصل الية الانفاق العام.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولى الباحثون والمختصون في المجال الاقتصادي اهتماماً كبيراً في موضوع الانفاق الحكومي، وتأثيره على تحقيق النمو الاقتصادي. فقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي بحثت في موضوع الانفاق الحكومي، وفي هذا الفصل من الدراسة سيقوم الباحثون باستعراض بعض من أهم هذه النظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وسيقومون باستعراض العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الدراسة الحالية والذي يتمثل في تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في العديد من المجتمعات المختلفة سواء العربية أو الأجنبية، ومن ثم تحديد القيمة المضافة لهذه الدراسة.

الإطار النظري

تعتبر نظرية الإنفاق العام الأمثل التي طورها ساموبلسون (Samuelson, 1954) حجر الزاوية في الاقتصاد العام. توضح هذه النظرية أنه يجب توفير السلع العامة إلى النقطة التي يكون فيها المعدل الحدي للإحلال بين الاستهلاك العام والخاص مساويًا لمعدل التحويل الحدي، وهذا يعني ان تكون المنفعة الحدية لمجموع السلعة العامة مقارنة بالمنفعة الحدية للسلع الخاصة مساوية لتكلفة الفرصة في انتاج الاولى مقارنة بالثانية.

ويستند ذلك الى كينز (1936) الذي يرى أن الحكومة يمكنها أن تعمل على الخروج من الركود من خلال وضع المزيد من الأموال في أيدي الجمهور. والحجة هنا هي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الخاص، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع نمو الناتج. بالنسبة لكينز، لا يهم كيف يتم إنفاق الأموال ما دامت توفر الدخل وفرص العمل (Okoye, Omankhanlen, Okoh, Urhie, and Ahmed, 2019).

ظهرت بعد ذلك العديد من النظريات الاقتصادية التي تناولت أثر الانفاق الحكومي على تحقيق التنمية الاقتصادية، وكما تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية تقدير حجم الانفاق الحكومي الأمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذه الاعمال ما قام به العالم بارو (Barro, 1990) والذي بين أن الانفاق الحكومي يكون عند الحد الأمثل له عندما تكون الإنتاجية الحدية للانفاق العام مساوية للصفر. ومن الدراسات التي بحثت في الانفاق الحكومي دراسة (Barro, 1990)، (Rahn & ARMEY, 1995)، (Scully, 1998;2008)، (عدينات والحجايا، 2016) حيث خلصت نتائج هذه الدراسات إلى نتيجة مفادها "أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي على شكل منحنى مقلوب حرف U، وقد عرف هذا المنحنى بمنحنى (BARS Curve) أي تم تسمية المنحنى بالحرف الأول لأسماء الباحثين الذين قاموا بدراسة الحد الأمثل للإنفاق الحكومي.

حيث يعبر المحور الأفقي عن حجم التدخل الحكومي من خلال متغير نسبة الانفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بينما يعبر المحور العمودي عن النمو الاقتصادي، وبالتالي وفي ضوء هذا المنحنى فإن الانفاق الحكومي يسهم في المراحل الأولى منه بزيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل للمرحلة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر. حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي أكبر ما يمكن، ولكن زيادة الانفاق الحكومي بعد ذلك تؤدي إلى تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة.

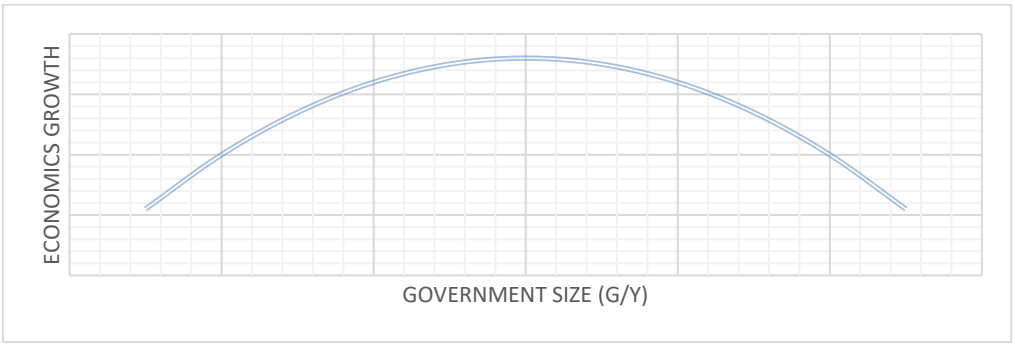

شكل (1): منحنى بارز (BARS).

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية والفقيرة، ولكن يوجد له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة على اعتبار ان هذه الدول قد وصلت إلى مراحل التشغيل الكامل. وبالتالي فإن زيادة الانفاق الحكومي لا يمكن ان يسهم بصورة فاعلة في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة بخلاف ما هو الحال في الدول النامية (Scully, 2008).

وقد قارن (Barro, 1990) ما بين حجم الانفاق الحكومي في الدول المتقدمة والدول النامية، فقد وجد أن نسبة الانفاق الحكومي في الدول المتقدمة بلغت 15-20%، بينما في الدول النامية فقد زاد حجم الانفاق الحكومي عن 30% كما أظهرت نتيجة دراسته أن نسبة الانفاق الحكومي الفعلي للناتج المحلي الإجمالي قد زادت في دول العالم المتقدم عن الحجم الأمثل، بينما تبين أن هذه النسبة في دول العالم النامية كانت أدنى من حجمها الأمثل، وهذا يبين أن "دول العالم المتقدم قد تجاوزت الحد الأمثل للإنفاق بالرغم من انه اقل من نسبته في الدول النامية وهذا أدى إلى الوصول للأثر السلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بينما في الدول النامية فبالرغم من انها اعلى من مثيلاتها في الدول المتقدمة الا انها لا زالت أدنى من الحد الأمثل، وبالتالي هذه النتيجة تؤكد على أهمية الانفاق العام الحكومي في زيادة حجم الناتج المحلي في الدول النامية.

وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية ما بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الدولة، حيث ان الانفاق العام يؤدي إلى تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن الانفاق الحكومي يعد أداة هامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسات مع ما طرحته النظرية الكينزية من أفكار، حيث افترضت أن الانفاق الحكومي يعد بمثابة أداة هامة من أدوات السياسة المالية بغية زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يتوجب الاهتمام بالدور الحكومي في تحسين الناتج المحلي الإجمالي وتقليص نسب البطالة في الدولة، ومن هذه الدراسات (Abounoori & Nademi, 2010)

من جهة اخرى قام عالم الاقتصاد الألماني آرثر فاجنر بدراسة طبيعة العلاقة ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد أطلق على قانونه قانون "التوسع المستمر للنشاط الحكومي" قانون فاجنر (Wagner`s Law)، حيث يبين ان حجم الانفاق العام هو في تطور وزيادة مستمرة سواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو كقيمة مطلقة، وذلك بسبب زيادة حجم الأعباء التي تتحملها الحكومة بسبب التوسع في الانفاق على النفقات الجارية، أو التحويلية، أو الرأسمالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها في المجتمع. وقد أشار إلى وجود ثلاثة محددات للإنفاق العام وهي النمو في نسبة التصنيع والتحضر في المجتمع، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وخاصة النفقات العامة على السلع والخدمات العامة لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، والعامل الآخر هو نتائج التنمية الاقتصادية مما يسهم في التوسع في انتاج الخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية، ويتمثل العامل الثالث بإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية، وبالتالي فإن فاجنر يرى وجود علاقة إيجابية ما بين النمو في الانفاق العام وتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع (Musa, 2020).

إن تباين الأوضاع الاقتصادية واختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ينعكس بصفة مباشرة على طبيعة وأهداف السياسة الاقتصادية لكل دولة على حده، فإن الإنفاق الحكومي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية لكل دولة للتأثير على النمو الاقتصادي، وعليه فان مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد هل نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الفلسطيني هي النسبة المثلى ام غير ذلك، وستقوم هذه الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في فلسطين؟ وبالتالي فإن هدف البحث هو تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في فلسطين، ومقارنتة بواقع الانفاق الحكومي في فلسطين.

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

تعتبر دراسة بارو (Barro, 1990) من أولى الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل مدى كفاءة الانفاق الحكومي وذلك من خلال نموذج للنمو افترض فيه "أن أي زيادة في الضرائب والانفاق الحكومي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية على معدلات النمو الاقتصادي"، وقد بين في دراسته "في حال زيادة حجم التدخل الحكومي بشكل كبير فإن التأثيرات العكسية على معدلات النمو الاقتصادي ستكون هي المسيطرة، بينما بين أنه في حال كان حجم التدخل الحكومي صغيراً فإن التأثيرات الإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي ستكون هي المسيطرة، كما اقترح أن يكون حجم التدخل الحكومي أو ما يعرف بنسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي عند النقطة التي تكون فيها الكفاءة الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، اي في المستوى الامثل للإنفاق العام بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (Barro, 1990).

كما هدفت دراسة سكالي (Scully, 1994) إلى التعرف على الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1929- 1989، وقد تبين ان حجم الانفاق الحكومي الأمثل خلال فترة الدراسة تراوح ما بين 21.5%- 22.9% من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا. بينما أعاد دراسته ثانية ليدرس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي خلال الفترة 1960 -1990 واظهرت نتيجة الدراسة أن حجم الانفاق الأمثل هو 19.3% (Scully, 1994).

وفي دراسة أخرى قام بها هيردين وشومان (2008) للتعرف على حجم الأنفاق الحكومي الأمثل في جنوب افريقيا خلال الفترة 1960-2006، فقد تبين ان نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب افريقيا بلغت 21.94% (Heerden & Schoeman, 2008).

خلصت دراسة ابو نوري ونديمي (2010) والتي هدفت للتعرف على حجم الانفاق الأمثل في إيران خلال الفترة 1995-2006، ان حجم الانفاق الأمثل قد كان 34.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين وجود علاقة خطية ما بين حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (Abounoori & Nademi, 2010).

وفي دراسة توران (2014) والتي تناولت حجم الانفاق الحكومي الأمثل في تركيا خلال الفترة 1950-2012، تبين أن "حجم التدخل الحكومي يتراوح ما بين 8.8% - 9.1%، بينما كان الحجم الأمثل لتدخل الحكومة المركزية يتراوح ما بين 15.4% - 17% للفترة ما بين 1970- 2012. وكانت المعدلات الفعلية أعلى بكثير من المعدلات المثلى المقدرة (Turan, 2014).

قام ونج (2020) بدراسته بتقديم مراجعة شاملة للأدبيات حول دراسة كفاءة الإنفاق العام. وعلى هذه الخلفية تم مناقشة ومراجعة المحددات التي تؤثر على كفاءة الإنفاق العام بشكل موسع. حيث كان هدف هذه الورقة الاجابة عن السؤالين الرئيسيين، كيف يمكن قياس كفاءة وفعالية الإنفاق العام؟ وما هي المحددات التي تؤثر على كفاءة الإنفاق العام؟ حيث رأى الباحث ان الإجابات على هذه التساؤلات سوف تساعد في حل المشكلة المتمثلة في القيود التي يواجها صناع القرار فيما يخص الانفاق العام (Wong,2020).

كما اختبر ليش (2019) تحليل الإنفاق العام الأمثل لـ 30 دولة نامية في الفترة 2004-2013. استنادا إلى الإحصاءات الوصفية وتحليل الانحدار، وكان نتائج دراسته تتمثل في زيادة الإنفاق العام جنبا إلى جنب مع مستوى التنمية في تلك البلدان؛ بلغ الإنفاق العام الأمثل 19.4% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ووجد ان هناك علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي مع كل من الاستثمار والقوى العاملة، وعلاقة سلبية مع التحضر (Lich,2019).

فيما تناولت دراسة الحجايا وعدينات (2017) الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في الاردن (1985 -2014) حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل كفاءة الانفاق المركزي للحكومة الاردنية وتحديد الحجم الامثل للإنفاق الحكومي في الاردن وتم استخدام طريقتي المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic OLS) والطريقة المعدلة الكلية (Fully -Modified OLS) وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الأردنية كان بإمكانها أن تزيد نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي - لو كانت تتبع ميزانية متوازنة وعدم وجود العجز في موازنتها (عدينات والحجايا، 2017).

وبناء على الدراسات السابقة، تفترض هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:

- هناك علاقة طردية بين الدولار الذي يذهب الى الانفاق الحكومي في السنة السابقة مع الناتج المحلي الاجمالي في السنة اللاحقة.
- هناك علاقة طردية بين الدخل الذي يذهب الى الافراد والجمهور في السنة السابقة مع الناتج المحلي الاجمالي في السنة اللاحقة.
- تأثير الدولار الذي يذهب الى الجمهور في السنة السابقة اعلى من تأثير الدولار الذي يذهب الى الحكومة ويعاد إنفاقه.

افترضت الدراسة الموازنة المتوازنة وهي ان الدخل في السنة السابقة يقسم الى جزء يذهب كإيرادات ضريبية حكومية يعاد انفاقها والمتبقي من الناتج يذهب الى الجمهور ليتم إنفاقه من قبل الجمهور.

الطريقة والاجراءات

منهجية الدراسة وبياناتها

هذه الدراسة قياسية هدفها تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الفلسطيني، وعليه سيتم بناء نموذج قياسي للفترة الزمنية (1996-2020) لقياس نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغ طول فترة السلسلة الزمنية 24 سنة، وتم الاعتماد على البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة 1996-2020. هذا وكانت جميع الأرقام المستخدمة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2005.

متغيرات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهجية التي اتبعها الحجايا وعدينات (2017) وScully (1998-2003) والتي اعتمد فيها على ما قام به Barro (1990) حيث أسهمت أفكارهم في تقديم نموذج قياسي يهدف إلى قياس نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بغية تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي، او ما يعرف بالحد الأمثل للإنفاق الحكومي. كما استخدم بعض الباحثين هذا النموذج بغرض تحديد نسب الضرائب الواجب فرضها على المكلفين بغية تعظيم نسبة النمو الاقتصادي.

يتمثل النموذج القياسي بأن هناك علاقة بين توزيع الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بين إنفاق حكومي او إنفاق الجمهور (الانفاق الخاص) على الناتج المحلي الإجمالي في السنة اللاحقة، اي ان النموذج يوضح مدى مساهمة الدولار المنفق في السنة الماضية كإنفاق عام او إنفاق خاص على خلق الدخل في السنة اللاحقة وتم استخدام نموذج كوب دوغلاس غير الخطي لربط العلاقة بين مكونات الناتج وحصة كل منهما في الانتاج (Perloff,2022).

ويمكن كتابة النموذج القياسي على النحو التالي

$$Yt = a^* (G\ t\text{-}1)b ((1\text{-}Mt\text{-}1)^*Yt\text{-}1)C \quad (1)$$

حيث يرمز المتغير (Yt) إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة t.

بينما المتغير (G t-1) مجموع الانفاق الحكومي العام الحقيقي في السنة t-1.

بينما يرمز المتغير Mt-1 الى نسبة الضرائب من الناتج المحلي الاجمالي في السنة t-1.

أما المتغير ((1-M t-1)Yt-1)) فيرمز إلى ما يقوم بإنفاقه القطاع الخاص بالقيم الحقيقية في السنة t-1، وهو يمثل المتبقي من الناتج المحلي الاجمالي في الزمن t للقطاع الخاص بعد تحصيل الضرائب من المكلفين.

يستند هذا النموذج من التقدير القياسي على فرضية الموازنة المتوازنة أي ان مجموع الضرائب في المجمل العام يساوي مجموع الانفاق الحكومي العام. أي ان الحكومة تقوم بتغطية كافة الانفاق الحكومي من خلال الضرائب التي يتم تحصيلها من المكلفين، وهي في حالة توازن، ولا يوجد عجز في الموازنة العامة. وسيقوم الباحثون في هذه الدراسة بتوظيف هذه المعادلة بغية تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الفلسطيني على افتراض عدم وجود عجز في الموازنة الحكومية، وعلى افتراض أن الحكومة الفلسطينية تقوم باتباع فرضية الموازنة المتوازنة أي ان مجموع الانفاق العام يساوي مجموع الضرائب بالإجمال.

وبتعويض المقدار (G=MY) في المعادلة رقم (1) أعلاه ينتج

$$Yt = a\ ^*(Mt\text{-}1^*Y\ t\text{-}1)b\ ((1\text{-}M\ t\ \text{-}1)^*Yt\text{-}1)c \quad (2)$$

حيث يشير المتغير (Mt-1*Y t-1) هو حجم الدخل في الزمن t-1 الذي يذهب الى الحكومة على شكل ضرائب، فيما يعتبر المتغير (1-M t -1)*Yt-1)) هو المتبقي من الدخل في الزمن t-1 والذي يذهب الى القطاع الخاص.

ومن خلال احتساب المشتقة الأولى والمشتقة الثانية للمتغير(Y) بالنسبة للمتغير (M) فإننا نجد أن نموذج Scully يخبرنا أن الانفاق الحكومي كنسبة من GDP يحقق أكبر حجم ممكن من الناتج المحلي عندما يكون (انظر احتساب *M في الملحق رقم (1)[1]:

$$M^* = b/ (b+c)$$

(1) للتعرف على كيفية احتساب *M انظر الملحق رقم 1.

ولتحديد قيمة المتغيرات (b وc) فأنه يتوجب إيجاد معادلة الانحدار للمعادلة رقم (2) بعد احتساب قيمة اللوغريتم الطبيعي لها.

لتصبح المعادلة على النحو التالي

$$\ln Yt = \ln(a) + b \ln Xt + c \ln Zt + et \quad (3)$$

حيث يشير

ln Yt: اللوغاريتم الطبيعي للمتغير Yt والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t.

ln Xt: اللوغاريتم الطبيعي للمتغير (Mt-1Y t-1) والذي يمثل اللوغاريتم الطبيعي للجزء من الناتج المحلي الاجمالي في الزمن t-1 الذي يذهب الى الحكومة كضرائب والذي يساوي حجم الانفاق العام على افتراض تحقيق الموازنة المتوازنة.

ln Zt: اللوغاريتم الطبيعي للمتغير (Yt-1)(1-M t -1)) والذي يمثل اللوغاريتم الطبيعي للجزء المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t-1 والذي يذهب الى القطاع الخاص.

طرق التقدير

سيتم استخدام التكامل المشترك (Cointegration) وهو مفهوم مهم في السلاسل الزمنية قي الدراسات الاقتصادية، حيث يعبر عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر. وتوجد عدة طرق لاختبار وتقدير العلاقات التكاملية المشتركة بين السلاسل الزمنية، ومن بين هذه الطرق طريقة التكامل المشترك الاساسي وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية وسيتم مناقشة مزايا كل طريقة على النحو التالي

1. طريقة التكامل المشترك الأساسي
(Canonical Cointegration Analysis - CCA)

تعتمد هذه الطريقة على تحليل القيم الذاتية (Eigenvalues) والمتجهات الذاتية (Eigenvectors) لمصفوفة معينة مشتقة من بيانات السلاسل الزمنية. وتُستخدم لاستخلاص عدد المتجهات التكاملية المشتركة، ولتقدير المتجهات التكاملية المشتركة نفسها. كما يتم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen Test) في هذا السياق، وهو اختبار شهير يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ.(Error Correction Model - ECM)

2. طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل
(Fully Modified OLS - FMOLS)

تهدف هذه الطريقة إلى تعديل تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS)للتعامل مع مشكلة التحيز والارتباط الذاتي في الأخطاء المتبقية (Residuals)، كما انها تقدم تقديرات متسقة وصحيحة للعلاقات التكاملية المشتركة، حتى في وجود ارتباط ذاتي طويل الأمد (Long-run Serial Correlation)بين السلاسل الزمنية.

وتقوم هذه التعديلات عبر استخدام تقديرات الخطأ المتبقية، مما يجعل هذه الطريقة مفيدة بشكل خاص عندما تكون الأخطاء المتبقية لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

3. طريقة المربعات الصغرى الديناميكية
(Dynamic OLS - DOLS)

تتضمن هذه الطريقة إضافة متغيرات تباطؤ (Lags) ومتغيرات مستقبلية (Leads) للمتغيرات التفسيرية في نموذج المربعات الصغرى العادية. وتهدف إلى معالجة مشاكل التحيز الناتج عن الارتباط الذاتي وعدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية كما تساعد هذه الطريقة في تحسين تقديرات العلاقة التكاملية المشتركة من خلال تضمين المعلومات الديناميكية عن السلاسل الزمنية، مما يؤدي إلى تقديرات أكثر دقة وثباتًا.

باختصار، تركز كل من هذه الطرق على تحسين تقديرات العلاقات التكاملية المشتركة في السلاسل الزمنية عبر معالجة مختلف المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي والتحيز.

نتائج الدراسة

سيتم في هذا القسم من الدراسة استعراض نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة بتحليل استقرارية المتغيرات ثم التكامل المشترك.

النتائج المتعلقة باستقراريه متغيرات الدراسة

جدول (1): اختبار اوجمنتد ديكي فولر لتحليل الاستقرارية Augmented Dickey-Fuller Test

Variables	Calculated Value	P - Value	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
lnY	-1.23	0.64	-3.75	-2.99	-2.64
Δ(lnY)	-3.70	0.01	-3.77	-3.00	-2.64
lnX	-1.25	0.63	-3.75	-2.99	-2.64
Δ(lnX)	-3.63	0.01	-3.77	-3.00	-2.64
lnZ	-0.21	0.93	-3.75	-2.99	-2.64
Δ(lnZ)	-3.66	0.01	-3.75	-2.99	-2.64

الجدول رقم 1 اظهر بشكل واضح ان متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى الفعلي I(0) ولكنها مستقرة عند المستوى الاول I(1) وعليه تم استخدام الانحدار على التغير السنوي في المتغيرات D X

جدول (2): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.594997	45.53240	29.79707	0.0004
At most 1 *	0.584865	26.55131	15.49471	0.0007
At most 2 *	0.319683	8.089138	3.841466	0.0045

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يظهر الجدول 2 ان هناك تكاملا مشتركا بين متغيرات الدراسة وهذا يعطي ان هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وإمكانية استخدام نماذج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الاساسية للدراسة: ما الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في فلسطين؟

اظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ما بين حجم الانفاق الخاص الذي يقوم به الافراد والانفاق العام الذي هو عباره عما يتم اخذه من المواطنين على شكل ضرائب واعادة ضخه في الاقتصاد على شكل نفقات حكومية والناتج المحلي الإجمالي.

جدول (3): تقدير العلاقة بين اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي واللوغاريتم الطبيعي للجزء من الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة الذي أنفق من قبل الحكومة واللوغاريتم الطبيعي للجزء من الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة الذي أنفق من قبل القطاع الخاص.

Dependent Variable: lnY						
	Canonical Cointegrating Regression (CCR)		Fully Modified Least Squares (FMOLS)		Dynamic Least Squares (DOLS)	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
lnX	0.165***	0.009	0.165***	0.000	0.132***	0.000
	(0.057)		(0.037)		(0.010)	
lnZ	0.766***	0.000	0.769***	0.000	0.848***	0.000
	(0.094)		(0.070)		(0.014)	
C	1.123**	0.047	1.087**	0.033	0.598***	0.000
	(0.531)		(0.476)		(0.066)	
R-squared	0.946		0.946		0.999	
Adjusted R-squared	0.940		0.940		0.999	
S.E. of regression	0.080		0.081		0.011	
Long-run variance	0.006		0.006		0.000	
Mean dependent var	9.236		9.236		9.238	
S.D. dependent var	0.329		0.329		0.329	
Sum squared resid	0.129		0.130		0.002	
Sample (adjusted):	1998-2020		1998-2020		1999-2019	
Included observations: after adjustments	23		23		21	
					Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)	
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth	3.0000		3.0000		3.0000	
	Co-integrating equation deterministic: C					

معادلة رقم 3-1 تقدير الحجم الامثل للانفاق الحكومي حسب منهجية انحدار التكامل المشترك الاساسي CCR

$$Ln\ Yt = 1.233 + 0.165\ ln\ Xt + 0.766\ ln\ Zt \ldots\ldots (1\text{-}3)$$

وقد تبين أن الحد الأمثل للإنفاق العام هو عندما كان 17.7% وبما أن نسبة الانفاق العام الحالي يقارب 23% من الناتج المحلي الاجمالي وهو أعلى من حجم الانفاق الحكومي الامثل فعلى الحكومة الفلسطينية الحد من حجم المصاريف التي تنفقها، وبالتالي فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين. ولكن يتبين انه مع ازدياد حجم الانفاق العام في فلسطين فقد كان هناك انخفاض في النمو الاقتصادي.

معادلة رقم 3-2 تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي حسب منهجية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل Fully –Modified OLS

$$Ln\ Yt = 1.087 + 0.165\ ln\ Xt + 0.769\ ln\ Zt \ldots\ldots\ldots (2\text{-}3)$$

وقد تبين أن الحد الأمثل للإنفاق العام حسب منهجية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل هو 17.7% وبما أن نسبة الانفاق العام الحالي يقارب 23% من الناتج المحلي الاجمالي وهو أعلى من حجم الانفاق الحكومي الامثل فعلى الحكومة الفلسطينية الحد من حجم المصاريف التي تنفقها، وبالتالي فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين. ولكن يتبين انه مع ازدياد حجم الانفاق العام في فلسطين فقد كان هناك انخفاض في النمو الاقتصادي.

معادلة رقم 3-3 تقدير الحجم الامثل للإنفاق الحكومي حسب منهجية المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic OLS)

$$Ln\ Yt = 0.598 + 0.132\ ln\ Xt + 0.848\ ln\ Zt \ldots. (3\text{-}3)$$

وقد تبين أن الحد الأمثل للإنفاق العام حسب منهجية المربعات الصغرى الديناميكية هو 13.5% وبما أن نسبة الانفاق العام الحالي يقارب 23% من الناتج المحلي الاجمالي وهو أعلى من حجم الانفاق الحكومي الامثل فعلى الحكومة الفلسطينية الحد من حجم المصاريف التي تنفقها، وبالتالي فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين. ولكن يتبين انه مع ازدياد حجم الانفاق العام في فلسطين فقد كان هناك انخفاض في النمو الاقتصادي.

من المعروف ان السلطة الوطنية تواجه ظروف اقتصادية صعبة بسبب ازدياد حجم النفقات الحكومية، ومحدودية موارد السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتحويل مستحقات المقاصة إلى الجانب الفلسطيني في الموعد المتفق عليه بصورة شهرية، وكذلك قيام إسرائيل باقتطاع مبالغ كبيرة من الأموال التي تقوم بتحويلها إلى الجانب الفلسطينيين بدواعي مختلفة. وارتفاع حجم الديون المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية للقطاع المصرفي الفلسطيني. وبالتالي باعتقاد الباحثين انه يجب ترشيد الانفاق العام حيث يتبين انه يتجاوز النسب المثلى بشكل كبير وهذا يدعم بشكل كبير الى اعادة تصحيح مسار الانفاق العام الفلسطيني مما يقود الى تحسين الكفاءة الاقتصادية للإنفاق العام وعكسه على الاقتصاد القومي.

وهذا يعني ان تخفيض وكبت النفقات العامة الفلسطينية سيؤدي الى تحسين اداء مؤشرات النمو الاقتصادي حيث ان نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي قد تجاوزت الحدود المثلي وهي في المنطقة المعاكسة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

وهنا نلاحظ ان هناك اختلاف في بين النتائج التي تم الحصول عليها والنتائج التي تم الحصول عليها من قبل عدينات والحجايا (2017) عن الاقتصاد الاردني والتي بلغت النسبة المثلي في الاقتصاد الاردني بين 36-38% مقابل 14-18% في الاقتصاد الفلسطيني وهذا يعكس ان نسبة الحجم الامثل للحكومة الفلسطينية اقل منه في الاردن وهذا يعكس ان الكفاءة الادارية للحكومة في الاردن اعلى منها في فلسطين، وبالتالي يعزز التوجه الى تخفيض حجم الحكومة في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأنها تجاوزت الحجم الامثل لها.

الاستنتاجات والتوصيات

تبين نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين حجم الانفاق العام للناتج المحلي الاجمالي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة إيجابية ما بين حجم الانفاق العام والايرادات الضريبية.

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان الحجم الامثل للإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة بلغ ما بين 14-18% فيما كان الحجم الفعلي حوالي 23% وهذا يعني ان الحكومة الفلسطينية تجاوزت الإنفاق الامثل وهي في حالة الحجم غير المرغوب فيه (تبذيرات الحجم) وهذا يضع الحكومة الفلسطينية امام مجموعة من الاجراءات التي نوصي ان تتخذها الحكومة، ومن اهم هذه التوصيات ما يلي:

1. ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتخفيض حجم الانفاق الحكومي وما ينعكس عليه بتخفيض العبء الضريبي على المواطن لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث انه بات يشكل عبء كبير على نسب النمو الاقتصادي، خاصة وانه تجاوز المستوى الامثل مما يعني الوصول الى مرحلة الافراط في الانفاق العام، وذلك من خلال تخفيض هذا الإنفاق إلى حده الأمثل والذي يسهم في تحقيق أقصى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.
2. ضرورة اهتمام السلطة بالبحث عن مصادر غير ضريبية من اجل زيادة الإيرادات الحكومية وعدم التطرق الى رفع العبء الضريبي مستقبلا والذي يحد من قدرة الاقتصاد على خلق نمو مستدام.
3. ضرورة ترشيد الانفاق العام حسب البنود الأكثر كفاءة، ووضع السياسات القادرة على ضبط وارشاد النفقات العامة وتحسين مستوى الانفاق على النفقات التطويرية.

اي دراسة تواجه بعض المعيقات والمحددات ومن المحددات التي واجهت هذه الدراسة محدودية البيانات والاختلافات في بعض منهجيات حساباتها مما يعرض استخدام هذا البيانات بشكل تجميعي معرض للانتقاد وعدم الخروج بنتائج قوية.

ويرى الباحثون ان هناك افاقا لأبحاث مستقبلية تتعلق بالمجال من حيث أمثليه العبء الضريبي في فلسطين كذلك أمثلية التوزيع الامثل للنفقات العامة الفلسطينية.

بيانات الافصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** موافقة من جميع الباحثين.
- **توافر البيانات والمواد:** متوافره.
- **مساهمة المؤلفين:** هناك مساهمة رئيسية من المؤلف الرئيسي ومساهمات جدية من الباحثين الاخرين.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد.
- **التمويل:** غير ممول.

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع

- أبو عيدة، عمر محمود. (2015). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995- 2013)، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1*(3). 149-177.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). *إحصائيات التجارة الخارجية*. تقارير سنوية (1996-2019). رام الله- فلسطين.
- الحجايا، سليم سليمان؛ وعديدات، محمد خليل. (2017). الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة 1985-2014، *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 4*(2)، 171-184.
- حسن، هشام محمد. (2021). الحجم الامثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان: باستخدام منهجية (ARDL). *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 23*(1).
- عبد الرازق، عمر. (2016). *تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية*، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله – فلسطين.
- عبد الكريم، نصر. وموسى، نائل. (2000). الموازنة الفلسطينية 1995 -2000 دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب – العلوم الانسانية 14* (2)، 659 -710.
- موسى، نائل. (2011). *السياسة المالية الفلسطينية – قراءة في الموازنة العامة، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية*، بكدار . رام الله – فلسطين.

References

- Abdelkarim, N. & Musa, N. (2000). The Palestinian Budget 1995 – 2000 Period: An Empirical Study of Structural Development and Fiscal Policy Trends. An-Najah University Journal of Research – B – Humanities 14 (2), 659-710.
- Abdel Razeq, O. (2016). *Evaluation of the Fiscal Policies of the Palestinian National Authority*, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah – Palestine.
- Abounoori, E. & Nademi, Y. (2010). Government Size Threshold and Economic Growth in Iran, *International Journal of Business and Development Studies*, 2 (1): 95-108.
- Abu-Eida, O. (2015). The Impact of Governmental Expenditures on Economic Growth in the Palestinian Territories: An Empirical Econometric Study during the Period (1995-2013). *Journal of Al-Quds Open University, 1*(3), 149-177.
- AL-hajaya, S & Edeinat, M. (2017). The Optimal Size of Government Expenditure in Jordan for the Period (1985-2014). *Jordan Journal of Economic Science.4* (2). 171 -184.
- Barlas, A. W. (2020). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Afghanistan. *Journal of Economics and Business, 3*(2).
- Barro, R.J. (1990), Government Spending in A Simple Model of Endogeneous Growth, *Journal of Political Economy, 98* (5): 103-125.
- Chipaumire, G., Ngirande, H., & Ruswa, Y. (2014). The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 5*(1), 109.
- Cobb, C. W. & Douglas, P. H. (1928). A Theory of Production" . *American Economic Review. 18* (Supplement): 139–165.
- Gwartney, J., R. Lawson, & R. Holcombe, (1998), *The Size and Functions of Government and Economic Growth*, Joint Economic Committee, Congress of the United States of America, available at: http://www.house.gov/jec/
- Hassan, H. (2021). Optimal Government size and Economic Growth in Sudan: Using the (ARDL) Approach. *Journal of Economic and Development Policies. 23* (1). 7 -31
- Keynes, J.M. (1936), *General Theory of Employment*, Interest and Money, Macmillan, London
- Lich, H. K. (2019). Optimal Public Expenditure in Developing Countries, *VNU Journal of Science: Economics and Business, 35* (2). 13-23
- Musa, N. (2011). *Palestinian Public Finance Policy - A Reading of the Public Budget*, The Palestinian Economy in the Transitional Phase, PECDAR. Ramallah – Palestine
- Musa, N. (2020). *Does Growth Affect the Size of Government Spending in the Palestinian Occupied Territories*? PhD Dissertation, University of Siena, Siena – Italy.
- Okoye, L.; Omankhanlen, A.; Okoh, J.; Urhie, E.; & Ahmed, A. (2019), *GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: THE CASE OF NIGERIA, 6th International Conference on Education*, Social Sciences and Humanities 24-26 June 2019- Istanbul, Turkey
- Okoye, L. U. Modebe, N.J.; Erin, O.A.; & Evbuomwan, G.O. (2017), *Effect of external debt on economic growth: Evidence from Nigeria, Proceedings of the 29th International Business Information Management (IBIMA) Conference*, Austria, Vienna-Austria, May 3-4: 4046-4058.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). *Registered Foreign Trade Statistics - Goods and Services, several reports (1996 -2019)*. Ramallah - Palestine.
- Perloff, J. (2022). *Microeconomics Theory and Applications with Calculus*, fifth editions, Pearson Education.
- Scully, G. (2008). *Optimal Taxation, Economic growth and Income Inequality in the United States, National Center for policy Analysis*, Policy Report No. 316.
- Scully, G. (1994*). "What is the Optimal Size of Government*", National Center for policy Analysis, Policy Report No. 188, Dallas.

- Turan, Taner (2014). Optimal Size of Government in Turkey, *International Journal of Economics and Financial Issues, 4* (2): 286-294.
- Van Heerden, Y., & Schoeman, N. J. (2008). *Finding the Optimum Level of Taxes in South Africa: A Balanced Budget Approach*.
- Vedder, R. K. & Gallaway, L.E. (1998). *Government Size and Economic Growth, Prepared for The Joint, Economic Committee*, Washington.
- Wong, S. Y. (2020). Assessment of Public Expenditure Efficiency, *Journal of Economics and Sustainability, 2*(2). 12